

الرقم الاخير للمجموع (٧٥٥٤) لا يتضمن أية بيوت في مرتفعات الجولان المحتلة، وذلك لنقص الاثباتات. غير أن صحيفة « جروسالم بوست » نشرت المقال الثاني في عددها الصادر في ٥ تشرين الاول ١٩٦٦: الأمم المتحدة (رويتر) « قالت سورية الاسبوع الماضي أن اسرائيل نسفت على الأقل ١٧ قرية في مرتفعات الجولان المحتلة في فترة عشرة أشهر تنتهي في تموز . وقالت أن الشرطة الاسرائيلية استهدفت اجلاء ١١٥٠٠٠ مواطن سوري من المنطقة . وقال السفير السوري جورج طعمه في رسالة الى اوائل الامين العام للأمم المتحدة ان الاعمال الاسرائيلية بينت ان تصميم اسرائيل على محو كل آثار الحياة العربية والملكية العربية في الاراضي المحتلة بأكثر طرق بربرية » . (جروسالم بوست ، ١٣/٤/١٩٦٦) . وهناك ٤ قرى معروفة هي : ابي زيتون ، تل الساتي ، الرزائية ، حسان الجوخدار .

الاعتقال الاداري والابعاد والتعذيب هناك الان في السجون الاسرائيلية ألف معتقل اعتقلا اداريا من الاراضي المحتلة ، وذلك طبقا للمصادر الرسمية . ولا يتضمن هذا الرقم العديد من السجناء الذين وجهت لهم تهمة ولم يقدموا للمحاكمة . وكثير من هؤلاء يمضي في السجن مدة طويلة ، ولكن بعد ذلك يطلق سراحه بكل بساطة بدل أن يقدم للمحاكمة . والكثير منهم يوافق على أن يهاجر ، او « يوافق على أن يبعد » كما تقول المصادر الرسمية . ان معظم الادانات التي تصدرها المحاكم العسكرية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة يقوم على اعترافات يدلي بها المتهم ذاته . وفي كثير من الحالات ينكر السجناء في المحكمة اعترافاتهم ويشتكون من أنهم أرغموا على الاعتراف تحت التعذيب . ويصفون بالضبط اساليب التعذيب التي تعرضوا لها ، وفي بعض الاحيان يذهبون الى حد عرض اثار تعذيبهم في قاعة المحكمة ويطلبون أن يعرضوا للفحص الطبي لدعم شكاوهم من تعذيبهم لدى التحقيق والبرهنة عليها . ولم يكن هناك في كل الحالات أي تحقيق قضائي في هذه الشكاوى . وترفض محكمة الاستئناف التحقيق حتى في الحالات التي يقدم فيها للمحاكمة رجل حل به عجز نتيجة التعذيب الذي ظهر عليه .

لقد ازدادت الحالة سوءا خلال الشهر الاخير ، إذ أن المحاكم العسكرية الان ترفض النظر في

الدعاوى الاولى والشكاوى من التعذيب ، الا اذا قدم المتهم للمحكمة الاسماء الكاملة لمعذبيه (وهذا امر غاية في الصعوبة ، لان من يقومون بالتعذيب لا يعرفون بانفسهم في العادة) . كما تقرر أن لا تحقق المحاكم في سلوك وتصرفات المحققين خلال التحقيق (زوت ها - ديريك ٢٢/٤/١٩٧٠) « أخذا بعين الاعتبار أهمية وحيوية مسؤولياتهم الامنية في المنطقة ، فان من واجب المحكمة ان تتجنب ازعاجهم في اداء مهمتهم » (من محاضر محكمة رام الله - المصدر ذاته) . ونحن نحيل كل الاشخاص المهتمين والمنظمات المهتمة بالحصول على معلومات اخرى الى المحامين : السيدة ف.لاتفر ، شارع كوريش ، رقم ١٤ ، القدس . السيد علي الرافعي ، العنوان ذاته . السيد حنا نقاره ، شارع الخوري ، رقم ٢٢ ، حيفا . السيد صبري جريس ، شارع الياهو ها - نافي ، رقم واحد . ان الحالة في رأينا خطيرة جدا وهي تسوء باستمرار . ونحن نود في هذا المجال أن نوصي بتشكيل لجنة تحقيق دولية من قضاة ينتهون الى بلدان ليست معادية لاسرائيل لتحقيق في دعاوى التعذيب هذه ، التي نرى انها معززة بالبراهين بصورة حسنة . ونود أن نلفت انتباهكم أن توصيات «لجنة العفو الدولية» باجراء تحقيق يقوم به قضاة اسراييليون قد رفضتها الحكومة الاسرائيلية .

حوادث الابعاد (هذه مختارات تعود فقط للفترة الواقعة ما بين ايلول ١٩٦٨ واذار ١٩٧٠ . تشير الصحافة الاسرائيلية في كثير من الاحيان الى الابعاد على انه « سماح بالعبور الى الضفة الشرقية للاردن » .)

- ١ - معارف ١٩٦٨/٩/٦ اوردت ان اربعة فلسطينيين قد ابعدوا الى الاردن .
- ٢ - يديموت احرونوت ١٩٦٨/١٠/٢٥ اوردت ان اربعة وجهاء فلسطينيين قد ابعدوا الى الاردن، بينهم طبيب وطبيب اطفال ونائب رئيس بلدية نابلس .
- ٣ - معارف ١٩٦٨/١٠/٣٠ اوردت ان من بين عشرة وجهاء فلسطينيين ابعدوا الى الاردن رئيس اتحاد معلمي الضفة الغربية ورئيس الهلال الاحمر وثلاثة معلمين ريفيين .
- ٤ - يديموت احرونوت ١٩٦٨/١١/٢٥ اوردت ان ثمانية فلسطينيين قد ابعدوا الى الاردن ، معظمهم من المعلمين وبينهم امرأتان . وقد جرى ابعادهم بعد ربع ساعة فقط من ابلاغهم .